ظاهرة التلفيق بين المذاهب النحوية عند المتأخرين: دراسة وصفية تحليلية

*** أ. محمود فواز ناصر الدين**

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة العالمية في بيروت.

*البريد الإلكتروني: mahmoudnasreddin997@gmail.com

الاستلام	2024/11/15	المراجعة	2024/12/10	القبول	2024/12/30	النشر	2025/1/1

الملخص:

يعد مصطلح التلفيق مأنوس الاستعمال في عدد من العلوم كالفقه والبلاغة والنحو، غير أنه قد شاع في اشتغال الفقهاء أكثر من غيرهم، وهو كذلك ظاهرة حاضرة في بحوث البلاغيين حيث بوّبوا لها ورتبوا فيها بعضًا من مسائلهم، وأما النحاة فلم يبوبوا لهذه الظاهرة، بل تعرض لها بعض متأخريهم في معرض إعراباتهم وتعليقاتهم، فكان لها حضور خاطف أو خجول، بما يسترعي انتباه الباحث، ويطرح عدة تساؤلات تشكّل بمجملها إشكالية هذا البحث، ولا سيما من طلاب علم النحو، الذي يجدون هذا التعبير مسطورًا في بطون كتب النحو من غير أن يجدوا مظانّ يرجعون إليه فيها، ومن أبرز تلك التساؤلات: كيف يكون التلفيق في مسائل النحو وأحكامه؟ وما مدى تأثر المذاهب النحوية بالتلفيق؟ وما المسائل التي بنيت عليه؟ ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث في استقراء كلام النحاة في هذه الظاهرة، وجمع متفرق كلامهم من غير ادعاء حصر، بل الغرض فتح آفاق البحث فيها أمام الباحثين. ولهذا كله سأبيّن أولًا معنى التلفيق في الفنون المختلفة، ثم تأثر مذاهب النحاة المتأخرين بهذه القضية، معتمدًا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي بما يوصلنا إلى نتائج البحث وزبدته المنشودة بإذن الله.

الكلمات المفتاحية:

التلفيق النحوي، أصول النحو، أصول الفقه، تركيب المذاهب.

The Phenomenon of Concoction Among Late Grammarians:

A Descriptive and Analytical Study

*** Mr. Mahmoud Fawaz Nasser El-Din:**

Faculty of Arts and Humanities, **Beirut International University**.

*Email: mahmoudnasreddin997@gmail.com

Received	15/11/2024	Revised	10/12/2024	Accepted	30/12/2024	Published	1/1/2025

Abstract:

The term "Talfiq" (concoction) is commonly used in several sciences such as jurisprudence, rhetoric, and grammar. However, it has become more prevalent in the works of jurists than in others. It is also a phenomenon present in the studies of rhetoricians who have classified and arranged some of their issues around it. As for grammarians, they have not specifically categorized this phenomenon, but some later grammarians have addressed it in their analyses and comments; thus, it has a fleeting or timid presence that catches the researcher's attention and raises numerous questions that collectively form the problem of this research, especially among students of grammar, who find this expression documented in the depths of grammar books without finding sources to refer to within them. Some of the prominent questions include: How does Talfiq manifest in issues of grammar and its rulings? How are grammatical schools influenced by Talfiq? What issues are built upon it? Herein lies the importance of this research in examining the grammarians' discourse on this phenomenon and gathering their scattered remarks without claiming comprehensiveness but rather aiming to open avenues for further exploration in this area for researchers. For all these reasons, I will first explain the meaning of Talfiq in various fields, then address the influence of later grammatical schools regarding this issue, relying on a descriptive analytical method that leads us to the desired research results, God willing.

Key words: Grammatical Talfiq, Fundamentals of Grammar, Composition of Schools.

المقدمـــــة:

إن مذاهب النحويين تشعبت قديما، فظهرت أولًا المدرسة البصرية، ثم المدرسة الكوفية، ثم المدرسة البغدادية وغيرها، ولكل منها أئمة يُتمذهب بمذهبهم، فقام في كل مدرسة علماء يدافعون عن مذهبهم، ويقيمون الحجج على ما ذهب إليه أئمتهم، ثم ظهر بعد ذلك أئمة لا ينتسبون لمدرسة من هذه المدارس كابن مالك وابن هشام وغيرهما، فقاموا بتأييد ما ترجّح عندهم ودافعوا عنه، فكانت مذاهبهم مركبة مما ذهب إليه مَن قبلهم، فيختارون في بعضها المذهب البصري وفي بعضها المذهب الكوفي وفي بعضها غيرَ ذلك، وكان ذلك سببًا في أنْ يلفق بعض الأئمة مذهبه في المسألة الواحدة من مآخذ مختلفة، فلذا رأيت جمع هذا البحث في التلفيق الحاصل في المسألة الواحدة، فسأبيّن لك من خلال هذا البحث بعض أمثلة التلفيق التي اختارها بعض الأئمة من المتأخرين، متعرضًا لأسباب التلفيق، ومميزًا له عمّا يلتبس به.

إشكالية البحث

إن قضية التلفيق بين المذاهب مما أكثر الكلام فيه الفقهاء والبلاغيون وغيرهم، فكان ذلك سببًا في طرح بعض التساؤلات عند طلاب العلم منها:

1) ما هو التلفيق عند النحاة؟ وكيف يكون؟
2) ما مدى تأثر المذاهب النحوية بالتلفيق؟ وما المسائل التي لفق فيها النحاة مذهبهم؟
3) ما أسباب اللجوء إلى التلفيق؟
4) هل عرف عند المتقدمين والمتأخرين على حد سواء؟
5) لم كان خامل الذكر في المصادر النحوية القديمة؟
6) ما الفرق بين التلفيق وطريقة المذهب البغدادي في النحو؟

فسأقوم من خلال هذا البحث بالجواب عن هذه الإشكاليات من غير ادعاء حصر لمسائل التلفيق.

أهمية البحث

إن لهذا البحث أهمية بارزة بين البحوث تكمن في تعرّضه لما لم يسبق إليه فيما ظهر لي، فقد تتبعت كلام النحويين وإعراباتهم مما أظهر لي وقوع التلفيق في اختياراتهم، وذلك مما يُكسب البحث أهمية خاصّة.

أهداف البحث

لهذا البحث أهداف ألخصها في النقاط الآتية:

1) بيان ظهور التلفيق عند المتأخرين من النحاة، وأنه حقيقة واقعة وإن ندرت الإشارة إليها.
2) تتبع المسائل التي حصل فيها التلفيق، وشرحها شرحًا واضحًا بشكل تحليلي.
3) التمييز بين التلفيق وما قد يشتبه به من إجراءات إعرابية تحليلية.

الدراسات السابقة

لم أجد – بحسب اطلاعي – دراسات وأبحاثًا تناولت ظاهرة التلفيق بين المذاهب النحوية بشكل مركّز ومعمّق ومستقلّ، كالذي أردته من بحثي هذا، ولكن وجدت ما يقرب من ذلك، أو من تعرّض لهذه القضية في عرض كلامه من غير أن يبحث فيها بحثا مستقلا، ومن ذلك:

1) بحث بعنوان "التلفيق في شواهد النحو الشعرية" لشرابي سالم، نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عام 2021م، والغرض منه إثبات وقوع التلفيق في الشاهد الشعري النحوي، وهو غير ما نحن بصدده، وتكاد تكون الدراسة اليتيمة في هذا الموضوع.

2) كتاب "فيض نشر الاقتراح من روض طي الاقتراح" لمحمد بن الطيب الفاسي (ت1170ه)، وهو شرح مفصل لكتاب الاقتراح في أصول النحو للإمام السيوطي، أثبت فيه وجود التلفيق عند النحاة، وقد استفدنا منه مسألة من المسائل الأربعة التي تناولناها في بحثنا.

3) كتاب "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو" ليحيى بن محمد الشاوي (ت 1096ه-1685م)، تعرض فيه للظاهرة باختصار، وذكر مسألة أخذها من ابن جني.

4) كتاب "الاقتراح في أصول النحو وجدله" للجلال السيوطي (ت 911ه)، عقد لذلك فصلا سماه "تركيب المذاهب" تعرض فيه لقضيتنا باختصار، وذكر مسألة واحدة أخذها من ابن جني.

5) كتاب "الخصائص" لابن جني (ت 392ه) عقد لذلك بابا سماه "باب في تركيب المذاهب" وهو أعم مما نحن فيه؛ فقد تعرض لتركب المذاهب النحوية والصرفية، فذكر مسألتين نحويتين ومسألة صرفية، ونظرا لتقدم عصر ابن جني قمنا في هذا البحث بالتعرض لمسائل التلفيق عند المتأخرين من النحاة.

خطة البحث:

تمهيد: في بيان معنى التلفيق.

المبحث الأول: في مسائل التلفيق.

المطلب الأول: التلفيق في مسألة كلا وكلتا.

المطلب الثاني: التلفيق في مسألة الإخبار بشبه الجملة.

المطلب الثالث: التلفيق في مسألة الفعل المضارع المعتل.

المطلب الرابع: التلفيق في الفعل المضارع.

المبحث الثاني: في أسباب التلفيق والتفريق بينه وبين غيره.

المطلب الأول: أسباب التلفيق.

المطلب الثاني: الفرق بين التلفيق ومذهب البغداديين.

المطلب الثالث: الفرق بين التلفيق والاحتباك.

تمهيد: في بيان معنى التلفيق

1. التلفيق لغةً:

التلفيق لغةً فعيل من (ل ف ق) وهي مادة تدل على ملاءمة الأمر، يقال:"لفقت الثوب بالثوب لفقًا" أي أصلحته به وجمعته معه، و"هذا لفق هذا" أي يلائمه، و"تلافق أمرهم" أي تلاءم[1].

[1]()ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (257/5)

2. التلفيق اصطلاحا:

قد ظهر التلفيق في عدة علوم، أبرزها: البلاغة والفقه والنحو، وإنما نتعرض لذكرها لبيان أن غير النحويين اهتموا ببيان التلفيق عندهم، فلذا أبدأ بالبلاغيين والفقهاء وأختم بالنحويين؛ ولكونه المراد الذي سيبنى عليه ما بعده، وليظهر من ذلك أيضا أن التلفيق في الاصطلاحات المختلفة قريب من المعنى اللغوي، ويساعد ذلك أيضا في بيان الفروق الدقيقة بينها.

3. التلفيق عند البلاغيين:

التلفيق في اصطلاح البلاغيين كما عرفه مؤيدُ الدولة هو أن يقول الشاعر بيتًا ملفّقًا من أبيات قيلت قبله، ويقال له الالتقاط أيضا[2]، ومثاله قول يزيد بن الطَّثريَّة[3]: [الطويل]

إذا ما رءاني مُقبلًا غضَّ طرفَه***كأنَّ شعاعَ الشمسِ دوني مقابلُهْ

فأوله أعني قوله (إذا ما رءاني مقبلا) مأخوذ من قول جَميل: [الطويل]

إذا ما رأوَني طالعًا مِن ثَنِيَّةٍ***يقولون مَن هذا؟ وقدْ عَرفوني

ووسطه أعني قوله (غض طرفه) مأخوذ من قول جَرير: [الوافر]

فغُضَّ الطرف إنك من نمير***فلا كَعبًا بَلغتَ ولا كِلابا

وعجُزه أعني قوله (كأن شعاع الشمس دوني مقابله) مأخوذ من قول عَنترة الطائي: [الوافر]

إذا أبصَرْتَني أعْرَضْتَ عَنّي***كأنَّ الشمسَ مِن حولي تَدورُ

4. التلفيق عند الفقهاء:

وأما في اصطلاح الفقهاء فهو أخذ المقلد بقول مجتهدَين فيعمل بمذهب أحدهما في طرف وبمذهب الآخر في طرف، وهو نوعان: منه ما يجوز ومنه ما يحرم، وضابط الجواز أن لا تتركب من فعله حقيقةٌ لا يقول بها كل من الإمامين المجتهدَين كما عرفه ابن أمير الحاج[4]، ومثاله أن يتوضأ وضوءًا صحيحًا عند أبي حنيفة فيلمس امرأة أجنبية ثم يصلي عند الشافعي، ومثال المحرم أن يتزوج امرأة ثم يطلقها مكرَهًا فيقلد الحنفي بوقوع طلاق المكره فينكح أختها ثم يقلد الشافعي بعدم وقوعه فيرجع للأولى، فإنه يمتنع عليه ذلك؛ لأن كلا من الإمامين لا يقول به[5].

5. التلفيق عند النحاة:

وأما في اصطلاح النحاة فهو أن يلفق النحوي مذهبه من مذاهبَ تقدمته فيأخذ من كل فريق طرفًا فيتألف منها مذهبُه في المسألة، وقد استخلصتُ هذا التعريف من ابن جني في الخصائص[6] والسيوطي في الاقتراح[7].

---

[2]()مؤيد الدولة:البديع في نقد الشعر (ص/201).

[3]()القيرواني:العمدة في محاسن الشعر وءادابه (2/289-290).

[4]()ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير (3/352).

[5]()الرملي: فتاوى الرملي (4/389).

[6]()ابن جني: الخصائص (3/74).

[7]()السيوطي: الاقتراح (ص/166).

المبحث الأول: في مسائل التلفيق

المطلب الأول: التلفيق في مسألة كلا وكلتا

أولا: بيان المفرد اللفظي والمثنى المعنوي

من المعلوم عند طلبة النحو أن الأسماء في لغتنا منها ما يكون مفردًا كـ"زيد"، ومنها ما يكون مثنى كـ"زيدان"، ومنها ما يكون جمعًا كـ"زيدون"، وتارة يكون المعنى تابعًا للفظ كالأمثلة المذكورة، وتارة يخالفه؛ فيتحصل عندنا تسعُ حالات:

1. مفرد لفظًا ومعنى كـ"زيد".
2. مفرد لفظًا ومثنى معنى كـ"شفع"؛ فإن لفظه مفرد ولكن معناه التثنية وهو ضد الوتر.
3. مفرد لفظًا وجمع معنى كـ"جمع" قال حسان بن ثابت رضي الله عنه: [الوافر]

فوافيناهُمُ منا بجَمْعٍ***كأُسْدِ الغابِ مُردانٍ وشِيبِ

4. مثنى لفظًا ومعنى كـ"زيدان".
5. مثنى لفظًا ومفرد معنى كـ"اليدين" في قولك: "لا يدين لي في كذا" أي لا قوة، وهو من باب الكناية.
6. مثنى لفظًا وجمع معنى كـ"الكرتين" في قوله تعالى: (ثم ارجِعِ البصرَ كرتَين)[8] أي كرات كثيرة، وهو من باب المجاز.
7. جمع لفظًا ومعنى كـ"زيدون".
8. جمع لفظًا ومفرد معنى كـ"الناس" الأولى في قوله تعالى: (الذين قال لهم الناسُ إنَّ الناسَ قد جمعوا لكم فاخشَوهم)[9] والقائل هو نُعيم بن مسعود الأشجعي فهو من باب المجاز.
9. جمع لفظًا ومثنى معنى كقوله تعالى: (إنْ تتوبا إلى اللهِ فقد صَغَتْ قلوبُكما)[10] أي قلب عائشة وحفصة، وذلك لكراهة الجمع بين تثنيتين في المضاف ومتضنه وهما كالشيء الواحد.

ثم إن النحاة فصّلوا في إعراب المفرد والمثنى والجمع فجعلوا لكل إعرابًا يخصّه، فإذا كانت الكلمة مفردة لفظا ومثناةً معنى فهل تعرب إعراب المفرد؟ أم إعراب المثنى؟ أم يفصل في ذلك؟ سيأتي جوابه قريبا.

ثانيا: بيان إعراب المثنى

المذهب الأول: مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أن المثنى معرب بالحركات المقدرة، وأن الألف والياء حرفا إعراب أي يجري عليهما الإعراب، فإذا قلت "جاء الزيدان" كان مرفوعًا بضمة مقدرة في الألف، وإذا قلتَ "رأيت الزيدين" كان منصوبًا بفتحة مقدرة في الياء، وإذا قلت "مررت بالزيدين" كان مجرورًا بكسرة مقدرة في الياء.

---

[8]()سورة الملك / 4.

[9]()سورة ءال عمران / 173.

[10]()سورة التحريم / 4.

حجة البصريين: احتج البصريون بأنّ هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد، فإذا زيدت هذه الحروف دلّت على التثنية والجمع؟ فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وُضِعَتْ لذلك المعنى، فصارت بمنزلة التاء في "قائمة" والألف في "حُبْلَى"، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف ههنا[11].

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أن الألف والياء في المثنى بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة في أنها إعراب، فإذا قلت "جاء الزيدان" كان مرفوعا بالألف، وإذا قلت "رأيت الزيدين" كان منصوبا بالياء، وإذا قلت "مررت بالزيدين" كان مجرورا بالكسرة.

حجة الكوفيين: احتج الكوفيون بأن هذه الحروف تتغير كتغير الحركات ألا ترى أنك تقول: "قام الزيدان"، و"رأيت الزيدَين"، و"مررت بالزيدَين"، فتتغير كتغير الحركات، نحو "قام زيد"، و"رأيت زيدًا"، و"مررت بزيد"، فلما تغيرت كتغير الحركات دلّ على أنها إعرابٌ بمنزلة الحركات، ولو كانت حروفَ إعراب لما جاز أن تتغير ذَوَاتُها عن حالها؛ فلما تغيرت تغيّرَ الحركات دلّ على أنها بمنزلتها[12].

ثالثا: بيان إعراب كلا وكلتا

المذهب الأول: مذهب البصريين

ذهب البصريون إلى أنهما مفردان لفظا مثنيان معنى بدليل قوله تعالى: (كِلتا الجنتَين ءاتتْ أُكُلَها)[13] فقال "ءاتت" بالإفراد حملًا على اللفظ، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لكان يقول "ءاتتا"، والألف فيهما كالألف في "العصا"، وهما معربان بالحركات المقدرة لا بالحرف؛إذ إن المثنى لفظا ومعنى معربٌ بالحركات عند البصريين فبالأولى ما نحن فيه؛ فإذا قلت "جاء كلاهما" فكلا مرفوع بضمة مقدرة في الألف، وإذا قلت "رأيت كليهما" فكلا منصوب بالفتحة المقدرة في الياء، وإذا قلت "مررت بكليهما" فكلا مجرور بالكسرة المقدرة في الياء.

حجة البصريين: مما يدل على أن الألف ليست للتثنية أنه يجوز إمالتها قال تعالى: (إمّا يبلُغَنَّ عندَك الكِبَرَ أحدُهما أو كلاهما)[14] قرأهما حمزة والكسائي وخلَف بإمالة الألف فيهما، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتُها؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها، ولو كانت للتثنية لانقلبت في حالة النصب والجر إذا إضيفتا إلى المظهر؛ لأن الأصل هو المظهر كما تنقلب مع المضمر، فلما لم تنقلب دل على أنها ألف مقصورة وليست للتثنية[15].

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا مثنيان لفظا ومعنى، فأصل كلا "كلّ" فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية وزيدت التاء في كلتا للتأنيث، فالألف فيهما كالألف في "الزيدان"، وهما معربان بالحرف؛ فإذا قلت "جاء كلاهما" فكلا مرفوع بالألف، وإذا قلت "رأيت كليهما" فكلا منصوب بالياء، وإذا قلت "مررت بكليهما" فكلا مجرور بالياء. ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة.

حجة الكوفيين: مما يدل على أنها ألف التثنية انقلابُها إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر نحو "رأيت كليهما"، ولو كانت الألف في ءاخرهما كالألف في ءاخر "عصا" لم تنقلب كما لم

[11]()الأنباري:الإنصاف (30/1).

[12]()الأنباري:الإنصاف (29/1).

[13]()سورة الكهف / 33.

[14]()سورة الإسراء / 23.

[15]()الأنباري:الإنصاف (366/2).

تنقلب ألفها نحو "رأيت عصاهما"، فلما انقلبت الألف فيهما انقلابَ ألف "الزيدان" دل على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية[16].

بيان تلفيق المتأخرين في كلا وكلتا

اعتمد كثير من المتأخرين كابن مالك[17] وابن هشام[18] أن كلا وكلتا إن أضيفا إلى مظهر نحو "جاء كلا الرجلين" و"رأيت كلا الرجلين" و"مررت بكلا الرجلين" كانا معربين بالحركات المقدرة في الألف وفاقًا لمذهب البصريين، وإن أضيفا إلى مضمر نحو "جاء كلاهما" و"رأيت كليهما" و"مررت بكليهما" كانا معربين بالأحرف وفاقا للكوفيين.

حجتهم: إنما أعربت كلا وكلتا بالحروف تارة وبالحركات تارة؛ لأنهما مفردا اللفظ مثنيا المعنى، فأعربا بالحركات؛ نظرًا إلى اللفظ، وبالحروف؛ نظرا إلى المعنى، وإنما خصّا بالإعراب بالحروف مع المضمر؛ لأنه فرع المظهر فلما أضيفا إلى الفرع روعي جانبُ المعنى الذي هو فرع اللفظ فأعربا بالحروف؛ لأنه فرع الإعراب بالحركات التي هي الأصل، ولما أضيفا إلى المظهر الذي هو الأصل روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل فأعربا بالحركات التي هي الأصل؛ سلوكًا لمسلك التناسب[19].

المطلب الثاني: التلفيق في مسألة الإخبار بشبه الجملة

أولا: بيان أنواع الخبر

ليعلم أن للخبر صورًا عديدة:

1) مفرد نحو "زيد قائم" فقائم خبر مرفوع.
2) جملة اسمية نحو "زيد قائم أبوه" فجملة "قائم أبوه" جملة اسمية في محل رفع خبر.
3) جملة فعلية نحو"زيد جاء أبوه" فجملة"جاء أبوه" جملة فعلية في محل رفعٍ خبر.
4) شبه جملة نحو "زيد عندك" و"زيد في الدار" فزيد مبتدأ مرفوع، واختلف في خبره على أقوال نذكر منها مذهبين.

ثانيا: بيان اختلاف العلماء في الإخبار بشبه الجملة

المذهب الأول مذهب جمهور البصريين:

ذهب جمهور البصريين كما عزاه إليهم الصبان[20] إلى أن الخبر هو الظرف والجار والمجرور، وبناء عليه ففيهما ضمير يعود على "زيد" انتقل إليهما من المتعلق المحذوف، واختار هذا المذهب الشاطبي[21]، وحجتهم تضمنهما معنى صادقا على المبتدأ[22].

المذهب الثاني مذهب أكثر النحويين:

ذهب الفريق الثاني إلى أن الخبر هو المتعلق المحذوف، وبناء عليه فلا ضمير في شبه الجملة يعود على "زيد"، نبه عليه الصبان[23]، واختلف في تقدير المتعلَّق فقيل:"كان" أو "استقر"، وحجتهم أن

---

[16]()الأنباري:الإنصاف (359/2).

[17]()ابن مالك:الألفية (ص/11).

[18]()ابن هشام:شرح قطر الندى (ص/48).

[19]()الفاكهي الفواكه الجنية (ص/54).

[20]()الصبان: حاشية الصبان على الأشموني (293/1).

[21]()الشاطبي: شرح الألفية (4/2).

[22]()الأزهري: التصريح على التوضيح (207/1).

المحذوف يعمل النصب في لفظ الظرف ومحلِّ المجرور والأصل في العامل أن يكون فعلا، وعزاه ابن هشام للأكثرين[24]، وقيل:"كائن" أو "مستقر"؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا[25]، وهو اختيار ابن مالك[26]، وقيل:"لا يتعين أحدهما بل يقدر بحسب المعنى" وهو ما يشير إليه قول ابن مالك في الألفية[27]:

وأخبروا بظرفٍ او بحرف جَرْ***ناوين معنى كائنٍ أوِ استقرْ

ثالثا: بيان تلفيق المتأخرين.

اعتمد بعض المتأخرين كابن هشام[28] والأشموني[29] أن الخبر هو المتعلَّق المحذوف وفاقًا لمذهب الأكثرين،وأن الضمير الذي فيه انتقل إلى الظرف والجار والمجرور وفاقًا للمذهب الأول.

المطلب الثالث: التلفيق في مسألة الفعل المضارع المعتل

أولا: بيان الفعل المضارع المعتل

قسم النحويون الأفعال إلى قسمين: صحيح ومعتل، أما المعتل فما كانت لامه حرفًا من حروف العلة الثلاثة وهي الواو والألف والياء، وعكسه الصحيح، من غير فرق بين ما كانت فاؤه أو عينه حرفَ علة أم لا، خلافا لتفصيل الصرفيين، وسميت بأحرف العلة؛ لأن من شأنها أن ينقلب بعضها عن بعض، وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله[30].

ولما كانت حروف العلة تعتريها أحوال لا تعتري غيرها كان لها أحكام إعرابية خاصة، ولهذا اختلف العلماء قديما في إعراب الفعل المضارع المعتل على مذاهب، نذكر منها مذهبين.

ثانيا: بيان اختلاف العلماء في إعراب الفعل المضارع المعتل

المذهب الأول مذهب سيبويه:

ذهب سيبويه إلى أن الفعل المضارع المعتل المجرد عن جازم مرفوع بالحركات كالصحيح نحو "يضربُ" و"يدعو" ولكنها مقدرة في ءاخر المعتل للاستثقال وظاهرة في ءاخر الصحيح، فإذا دخل الجازم عليهما حَذَفَ الحركة، لا فرق بين الصحيح والمعتل فتقول: "لم يضربْ" و"لم يدعُ"، أصله "لم يدعوْ" مجزوم بحذف الحركة، ولكن لما كانت صورته ملتبسة بصورة المرفوع سقط حرف العلة؛ فرقًا بين الحالين، فالحرف لم يُحذف بالجازم بل عنده للفرق المذكور[31]، وقال أبو حيان هو التحقيق[32].

المذهب الثاني مذهب ابن السرّاج:

ذهب ابن السراج إلى أن الفعل المضارع المعتل المجرد عن الجازم لا حاجة لتقدير الإعراب فيه؛ لأنا إنما قدرنا الإعراب في الاسم؛ لأن الأصل فيه الإعراب فتجب المحافظة عليه وهو في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره، ولم يصرح بحكمه عنده فلهذا اختلف في مذهبه؛ فقيل: "هو عنده مبني"، وقيل: "معرب

---

[23]()المصدر السابق.

[24]()ابن هشام: مغني اللبيب (ص/584).

[25]()الأزهري: التصريح على التوضيح (206/1).

[26]()المرادي: توضيح المقاصد والمسالك (479/1).

[27]()ابن مالك: الألفية (ص/17).

[28]()ابن هشام: أوضح المسالك (200/1).

[29]()الأشموني:شرح الألفية (189/1).

[30]()الفاكهي: الفواكه الجنية(ص/49).

[31]()يس: حاشية يس على مجيب الندا (460/1).

[32]()السيوطي: همع الهوامع (203/1).

ولا إعراب له"، وذهب أبو حيان إلى أنه عند ابن السراج مرفوع بنفس الأحرف. فإذا دخل الجازم عليه لم يجد حركة يحذفها ولذا حذف الحرف نفسه، وجعل الجازم كالدواء المسهِل والحركةَ كالفضلة في الجسم فالجازم إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن[33]، وعلله الفاكهي بأن أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات فحذفها فكما يحذف الحركات[34].

ثالثا: بيان تلفيق المتأخرين

اعتمد كثير من المتأخرين كابن مالك[35] وابن هشام[36] أن الفعل المضارع المعتل المجرد عن الجازم مرفوع بالحركات المقدرة وفاقًا لسيبويه، ومجزوم بحذف حرف العلة وفاقًا لابن السراج.

المطلب الرابع: التلفيق في مسألة إعراب الفعل المضارع.

أجمع البصريون والكوفيون على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في أمرين: أولهما هل الإعراب فيها أصلي أو فرعي، وثانيهما علة الإعراب.

المذهب الأول مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أن الإعراب في الفعل المضارع فرع؛ إذ الأصل في الأفعال البناء، وسبب إعرابه قياسه على الاسم، والعلة في ذلك أن الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص، ألا ترى أنك تقول: "يذهب" فيصلح للحال والاستقبال، ثم تقول: "سوف يذهب" فيختص بالاستقبال، فتحقق فيه أنه اختص بعد شيوعه، كما أنك تقول: "رجل" فيصلح لجميع الرجال، ثم تقول: "الرجل" فيختص بعد شيوعه، فلما اختص هذا الفعل بعد شيوعه كما أن الاسم يختص بعد شيوعه فقد شابهه من هذا الوجه.

المذهب الثاني مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب في الفعل المضارع أصل لا فرع، وسبب الإعراب قياسه على الاسم، والعلة في ذلك أن الأفعال المضارعة تعتورها معان مختلفة تفتقر إلى الإعراب، فإنك تقول: "يضرب زيد" تريد إثبات الضرب من زيد، وتقول: "لن يضرب زيد" تريد نفي الضرب عنه في المستقبل، وتقول: "لم يضرب زيد" تريد نفي الضرب عنه في الماضي، كما أنك تقول: "ضرب زيدٌ" تريد إثبات الضرب من زيد، وتقول: "ضرب عمرو زيدا" تريد إثبات وقوع الضرب على زيد، فلما كان هذا الفعل تعتوره المعاني المختلفة كما أن الاسم تعتوره المعاني المختلفة احتاج إلى الإعراب لتمييز هذه المعاني، فقد شابهه من هذا الوجه[37].

بيان تلفيق المتأخرين

اعتمد بعض المتأخرين كابن مالك[38] أن الإعراب في الفعل المضارع فرع موافقةً للبصريين، وسبب الإعراب اعتوار معان عليه تفتقر إلى الإعراب كالمعاني المعتورة على الاسم موافقةً للكوفيين.

حجة ابن مالك في كون الإعراب فرعا:

احتج ابن مالك على التفريق بين الاسم والفعل مع تعليله بما ذكر بأن الاسم عند التباس بعض ما يعرض عليه من المعاني ببعض ليسله ما يغنيه عن الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه، فجعل قبوله

[33]()يس: حاشية يس على مجيب الندا (460/1).

[34]()الفاكهي: الفواكه الجنية (ص/65).

[35]()ابن مالك: الألفية (ص/12).

[36]()ابن هشام: شرح قطر الندى (ص/55).

[37]()الأنباري: الإنصاف (446/2).

[38]()ابن مالك: شرح التسهيل (34/1-35).

للإعراب أصلا، وأما الفعل المضارع وإن كان قابلا بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسمٍ مكانه، نحو "لا تعنَ بالجفاء وتمدح عمرًا" فإنه يحتمل أن يكون نهيا عن الفعلين مطلقا، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثاني، فالجزم دليل الأول، والنصب دليل الثاني، والرفع دليل الثالث، ويغني عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع، نحو أن تقول: "لا تُعنَ بالجفاء ومدحِ عمرٍو"، و"لا تعن بالجفاء مادحا عمرا"، و"لا تعن بالجفاء ولك مدحُ عمرو".

حجة ابن مالك في سبب الإعراب:

قد ظهر لنا أن ابن مالك وافق البصريين في أن الإعراب في المضارع فرع لا أصل موافقة للبصريين، ولكنه مع ذلك احتج بحجة الكوفيين ورءاها أقوى من حجة البصريين، واحتج لذلك بأن المشابهة التي ذكرها البصريون بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرها الكوفيون[39].

المبحث الثاني: في أسباب التلفيق والفرق بينه وبين غيره

المطلب الأول: أسباب التلفيق

يظهر من خلال هذا البحث أن سبب التلفيق الظاهرَ هو رجحان الدليل، فلما ترجح عند ابن مالك مثلا أن الإعراب فرع في الفعل كما عند البصريين جرى عليه، ولما أراد أن يعلل ذلك وضعف عنده دليل البصريين جرى على تعليل الكوفيين كما في المسألة الرابعة، وكذلك مسألة كلا وكلتا كما تقدم فإنه ترجح عندهم أن لفظهما مذكر ومعناهما منثى كما دلت عليه الآية، ومع ذلك أعربوهما تارة بالحركات المقدرة موافقة للفظ وتارة بالأحرف موافقة للمعنى؛ لرجحان الدليل.

وربما يكون السبب أيضا التسهيل على الطلاب، ولهذا اختار المعربون في الفعل المضارع المعتل المجرد عن الجازم رفعه بالحركة المقدرة، فإذا دخله الجازم أعربوه بحذف الحرف؛ لكونه أسهل على الطلاب من أن يقال لهم: "إن الجازم حذف الحركة المقدرة، ثم سقط الحرف لالتباس صورته بصورة المرفوع".

المطلب الثاني: الفرق بين التلفيق ومذهب البغداديين

إن التلفيق المبحوث عنه هنا مختلف عما سلكه البغداديون من النحويين في تقرير مذهبهم، بل ما سلكه البغداديون أشبه بتلفيق الفقهاء حيث وافقوا البصريين في مسائل والكوفيين في مسائل، ولهذا قال الطنطاوي[40] ما نصه: "سَلَف أن هذا الطور كان التمهيد إليه على أيدي الخالطين النزعتين، وأن أساسه المفاضلةُ بين المذهبين البصري والكوفي وإيثارُ المختار منهما".

ولِأبين الفرق واضحا بينهما أذكر مثالا لما سلكه البغداديون: من القواعد التي ركن فيها البغداديون إلى مذهب الكوفيين: إعمالُ اسم المصدر عمل فعله، وجواز نداء المعرف بأل في الاختيار دون التوصل إليه بأيّ أو اسم الإشارة، ومن القواعد التي ركنوا فيها إلى مذهب البصريين: إعمالُ المصدر المنون عمل فعله[41].

فيظهر لنا من هذا التمثيل أن ثم فرقًا بين التلفيق المبحوث عنه هنا وما سلكه البغداديون؛ إذ إن التلفيق هو أن يختار النحوي طرفًا من المسألة على مذهبٍ وطرفًا ءاخر منها على مذهب ءاخر، وأما ما سلكه البغداديون فهو اختيار مسألة على مذهب، ثم اختيار مسألة أخرى على مذهب ءاخر، وهو شبيه

[39]()ابن مالك: شرح التسهيل (35/1).

[40]()الطنطاوي: نشأة النحو (ص/185).

[41]()الطنطاوي: نشأة النحو (ص/187).

بالتلفيق الذي يجوّزه الفقهاء وقد مر التمثيل له، إلا أن التلفيق الفقهي يصدر من المقلدة لا من الأئمة المجتهدين.

المطلب الثالث: الفرق بين التلفيق والاحتباك

إن مما تجدر الإشارة إليه والتنبيه عليه أن التلفيق الذي قام به النحويون مغاير للاحتباك، فهو تقرير قول مركب من مذهبين في مسألة واحدة، وأما الاحتباك فهو عند البلاغيين كما عرفه البغدادي[42] أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ويحذف من الثاني ما أثبت في نظيره في الأول، كقول أبي صَخر الهُذَليّ: [الطويل]

وإنّي لتَعْروني لِذِكراكِ هِزَّةٌ***كما انتفضَ العصفورُ بلَّلهُ القَطرُ

والتقدير: وإني لتعروني لذكراك هزة وانتفاضةٌ كهزة العصفور وانتفاضته.

وربما تُوهم أن ابن مالك وابن هشام ممن ذُكر عنه التلفيق إنما فعل ما فعله من باب الاحتباك؛ فيذكرون طرفا من المسألة موافقة لطائفة؛ لتقدّر الطرف الثاني على طريقتهم أيضا، ثم يذكرون الطرف الثاني موافقة لطائفة؛ لتقدر الطرف الأول على طريقتهم أيضا،وليس كذلك، بل صرحوا بأنهم يختارون هذا الطرف من المسألة موافقة لطائفة والطرفَ الثاني موافقة للطائفة الأخرى، فلا مجال لإجرائه على الاحتباك، ويدل لذلك أنهم يذكرون ذلك على سبيل الاختيار والترجيح، فلو قدر ذلك على سبيل الاحتباك لأدى هذا إلى أن يختار ابن مالك مثلا القولين المتضادين في المسألة الواحدة وهذا لا سبيل له.

الخاتمة

بعد عرض ما تقدم أختم بذكر خلاصة هذا البحث التي أختصر فيها عملي، وتكون زبدة الطلب وعمدة الحلب، متوقفًا عند أبرز النتائج التي توصلت إليها مما عساه أن يحل الإشكالات الواردة نحوَ هذه القضية، محلّلا بعض النتائج التي توصلت إليها.

خلاصة البحث

يتلخص بحثي الذي قدمته بالأمور الآتية:

1) بدأت البحث بتمهيد في بيان معنى التلفيق في اللغة، وأنه يدور حول معنى التلاؤم، وبيت معناه في اصطلاح البلاغيين والفقهاء والنحويين.

2) ثم بينت في المبحث الأول أربع مسائل وقع فيها التلفيق، موزعا لها على أربعة مطالب، فبينت في المطلب الأول انقسام الأسماء العربية إلى مفرد ومثنى وجمع من حيث اللفظ والمعنى، ثم تعرضت لبيان الخلاف الحاصل بين البصريين والكوفيين في إعراب المثنى، لأبني عليه الكلام في الخلاف بين الفريقين في إعراب كلا وكلتا مما هو مفرد لفظًا مثنى معنى، ذاكرًا في كل ذلك حجة كل فريق من الفريقين، ثم ختمت هذا المطلب ببيان تلفيق المتأخرين كابن مالك وابن هشام في إعراب كلا وكلتا مع بيان حجتهم. ثم بيّنت في المطلب الثاني أنواع الخبر، متعرضًا لبيان اختلاف العلماء في الإخبار بشبه الجملة ذاكرًا مذهبين منهما، ثم ختمت هذا المطلب ببيان تلفيق المتأخرين كابن هشام والأشموني بين المذهبين. ثم بيت في المطلب الثالث ماهية الفعل المضارع المعتل عند النحاة وأنه معتل اللام، ثم بيت اختلاف سيبويه وابن السراج في إعراب الفعل المذكور في حالة خلوه عن جازم وفي حالة عروض الجازم عليه، وختمت هذا المطلب ببيان تلفيق المتأخرين كابن مالك وابن هشام في إعراب الفعل المذكور. ثم ختمت هذا المبحث بالمطلب الرابع الذي بيّنت فيه الخلاف في إعراب الفعل المضارع بين البصريين والكوفيين، فبيّنت أولا أن البصريين اختاروا أن الإعراب فيه فرع وأما الكوفيون فاختاروا أن الإعراب فيه أصل،

[42]()البغدادي: خزانة الأدب (257/3).

وتعرضت لبيان حجة كل فريق، ثم ختمت هذا المطلب ببيان تلفيق ابن مالك حيث وافق البصريين في كون الإعراب فيه فرعًا ووافق الكوفيين في احتجاجهم.

3) وأما المبحث الثاني فبينت فيه ثلاثة أمور: أولها أسباب التلفيق المتوقعة بحسب ما ظهر لي، وثانيها الفرق بين التلفيق المبحوث عنه وما سلكه البغداديون في تقرير مذهبهم، وثالثها الفرق بين التلفيق والاحتباك، وأنه لا مجال لادعاء أن ما فعله المتأخرون إنما هو مجرد احتباك.

النتائج

تتلخص أبرز نتائج هذا البحث في النقاط الآتية:

1) أن التلفيق عند النحاة أوسع بابا من الفقهاء.

2) أن قضية التلفيق مستخدمة في مذاهب المتأخرين وإن لم يعقدوا لها بابا.

3) أن ابن مالك وابن هشام بنيا العديد من ءارائهم على التلفيق.

4) أن ما سلكه البغداديون أشبه بالتلفيق الفقهي من التلفيق النحوي المبحوث عنه.

5) أن قضية التلفيق مغايرة لاحتباك البلاغيين، وأنه لا مجال لادعاء الاحتباك في هذه القضية.

وتتميما لهذه النتائج أسلّط الضوء على النتيجة الأولى والرابعة فأقول:

أما النتيجة الأولى فقد اتضح لنا مما ذكرناه أن التلفيق عند الفقهاء شرطه أن لا يأتي الملفق بصورة لا يقول بها كل من الإمامين كمسألة الطلاق المذكورة في البحث، وأما عند النحويين فلم يشترطوا ذلك، ويظهر ذلك من المسائل الثلاثة فإن ابن هشام مثلا قال برفع الفعل المضارع المعتل الآخر بالضمة المقدرة وبجزمه بحذف حرف العلة مع أن هذا التلفيق خارج عن قول سيبويه وابن السراج، وقد تلقى هذا القول من ابن هشام بالقبول كلٌّ من جاء بعده فلم يعترضوا عليه بل اختاره جمهور المتأخرين.

وأما النتيجة الرابعة فإن ما سلكه البغداديون هو بناء مذهبهم على المدرستين البصرية والكوفية فيختارون من كل مذهب ما يترجح عندهم، وهذا هو التلفيق الذي يجوزه الفقهاء للمقلد بأن يعمل تارة بمذهب فلان وتارة بمذهب فلان، ولا يجوّزون له أن يقلد المجتهدَين في القضية الواحدة بحيث يطلع مخالفًا لكلا المجتهدين، وأما التلفيق المبحوث عنه هنا فهو موافقة الإمام في طرف من المسألة لطائفة معينة ثم موافقته لغيرهم في طرف ءاخر من عين المسألة.

المصادر والمراجع

1. الأزهري، خالد بن عبد الله. (1421ه-2000م). *التصريح على التوضيح*. (ط 1). لبنان: دار الكتب العلمية.

2. الأشموني، علي بن محمد. (1419ه-1998م). *شرح الألفية*. (ط 1). لبنان: دار الكتب العلمية.

3. ابن أمير الحاج، محمد بن محمد. (1403ه-1983م). *التقرير والتحبير*. (ط 2). لبنان: دار الكتب العلمية.

4. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (1424ه-2003م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*. (ط 1). لبنان: المكتبة العصرية.

5. البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1418ه-1997م). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. (ط 4). مصر: مكتبة الخانجي.

6. ابن جني، عثمان بن جني. (د.ت). *الخصائص*. (ط 4). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

7. الرملي، أحمد بن حمزة. (د.ت). *فتاوى الرملي*. (ط: د.ت). مصر: المكتبة الإسلامية.

8. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1409ه-1989م). *الاقتراح في أصول النحو*. (ط 1). (تح: محمود فجال). سوريا: دار القلم.

9. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. (ط: د.ت). (تح: عبد الحميد هنداوي). مصر: المكتبة التوفيقية.

10. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1428ه-2007م). *شرح الألفية*. (ط 1). (عبد الرحمن العثيمين وءاخرين). السعودية: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

11. الصبان، محمد بن علي. (1417ه-1997م). *حاشية الصبان على الأشموني*. (ط 1). لبنان: دار الكتب العلمية.

12. الطنطاوي، محمد. (د.ت). نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. (ط 2). مصر: دار المعارف.

13. ابن فارس، أحمد بن فارس. (1399ه-1979م). *معجم مقاييس اللغة*. (ط: د.ت). سوريا: دار الفكر.

14. الفاكهي، عبد الله بن أحمد. (1435ه-2014م). *الفواكه الجنية شرح متممة الآجرومية*. (ط 2). لبنان: شركة دار المشاريع.

15. القيرواني، الحسن بن رشيق. (1401ه-1981م). *العمدة في محاسن الشعر وءادابه*. (ط 5). (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد). لبنان: دار الجيل.

16. ابن مالك، محمد بن عبد الله. (د.ت). *ألفية ابن مالك*. (ط: د.ت). السعودية: دار التعاون.

17. ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1410ه-1990م). *شرح تسهيل الفوائد*. (ط 1). (تح: عبد الرحمن السيد وغيره). مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

18. مؤيد الدولة، أسامة بن مرشد. (د.ت) *البديع في نقد الشعر*. (ط: د.ت). (تح: أحمد بدوي وغيره). مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

19. ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1383ه). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. (ط 11). (تح: محمد محيي الدين عبد الحميد). مصر: دار القاهرة.

20. ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1985م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. (ط 6). سوريا: دار الفكر.

21. ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. (ط: د.ت). سوريا: دار الفكر.

22. يس بن زين الدين العليمي. (1437ه-2016م). *حاشية يس على مجيب الندا*. (ط 1). (تح: كريم حبيب الكمولي). لبنان: المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي.